http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1552) السنة السادسة - الثلاثاء (7) تموز 2009

ارتفاع اسهم ارقام السيارات القديمة

مواطنون: المعقبون والوسطاء وراء الفساد المالي في دوائر المرور وكتّاب العدل

رغم القرارات العديدة الصادرة من عدة جهات لتسهيل اجراءات تسجيل واستيراد المركبات على اختلاف انواعها ، الا ان المواطن ما زال يشكو الروتين الحكومي وبطء عمل الدوائر المعنية بـ اجراءات تسجيل السيارة بعد شرائها ، والاهم من ذلك صعوبة الحصول على الرقم الذي ارتفع سعره بشكل غير مسبوق في سوق بيع وشراء السيارات.

بغداد / سها الشيخلي

سيارات وارقام

بين عامي ٢٠٠٦ -٢٠٠٧ صدرت اوامر عدة ومن جهات عدة ايضا تمنع استيراد السيارات الا بموديلات حديثة من عام ٢٠٠٦ فما فوق ، الا ان هذا الاجراء قد حدد عدم استحداث ارقام جديدة لتلك السيارات المستوردة الا بعد بيع السيارات القديمة وتسقيط ارقامها واستخدامها في السيارات الجديدة. لذلك وحسب سياسة العرض والطلب ارتفعت اسعار لوحات السيارات القديمة ،وصار الجميع يبحثون عن لوحات قديمة عند شراء سيارة جديدة ، وبالمقابل ارتفع سعر السيارة الحديثة التي تحمل ارقاما قديمة نظرا لضعف احتمالات تزوير ارقامها الذي نشط في الاونة الاخيرة .اصحاب المعارض يبحثون الآن عن الراغبين في بيع الارقام فقط دون شراء السيارة ، اما السيارات القديمة فقد ارتفع سعرها في السوق، حتى وان كانت بموديلات قديمة جدا ، كما ان الجهات المعنية لم تصدر لحد الان أي قانون ينظم عملية تسقيط السيارات مهما كان تاريخ صنعها تاركة للمواطن حرية الاعتزازبسيارته الشخصية اذا كانت خاصة . ويبدو الامر الى حد الان في غاية السهولة ولا مشكلة تذكر ، الا ان اغراق السوق بالسيارات الحديثة ،والذي حدث عقب سقوط النظام ونتيجة انخفاض التعرفة الكمركية، اربك حركة السوق وادى الى تباينات في مجالات العرض والطلب ، ما ادى بدوره الى تصاعد وهبوط الخط البياني للاسعار .

مشكلات البيع والشراء

يقول المواطن عبد الله في بداية عام ٢٠٠٣، وتحديدا بعد سقوط النظام، كانت اسعار السيارات متدنية بشكل كبير ، فقد كان اغلبها مسروقا ، أو ان صاحب السيارة الاصلي متوف أو مسافر خارج العراق، ما جعل الحصول على سيارة بدون مشاكل مسألة صعبة . بينما يقول المواطن محمد سلمان: ان اغلب السيارات المباعة تحوي العديد من المشاكل فبعضها مطلوبة من قبل المرور لوجود العديد من الغرامات ، وهذا لا يظهر الا بعد ان تشتري السيارة ، كماان تسقيط الديون المترتبة على السيارة يخضع للكثير من اعمال الرشوة والفساد الاداري في المحاكم ودوائر المرور . فيما يرى المواطن ابو ايمان ان سهولة الحصول على السيارة الان بعد فتح الاستيراد ،تقف امامها مشكلة الحصول على الرقم ، فقد ارتفع سعر الرقم بعد التسقيط للسيارة القديمة بشكل لا يصدق من الف دولار الى اربعة آلاف دولار وهذا الامر غير موجود في كل دول العالم ، وتساءل ابو ايمان . لماذا ننفرد وحدنا بمثل تلك الاجراءات التي تعرقل سير الحياة الاقتصادية والطبيعية في العراق ؟ من المسؤول عن ايجاد مثل تلك الصيغ والقرارات المجحفة بحق المواطن؟ هل هي التعليمات ؟ اصحاب المعارض ؟ المواطن نفسه ؟

في معارض السيارات

يقول المهندس ابو مصطفى احد اصحاب معارض بيع وشراء السيارات: سوق بيع وشراء السيارات تشهد ركودا هذه الايام والاسباب هي : طرح الكثير من السيارات من قبل الشركة العامة للسيارات ، وهبوط الاسعار بسبب الازمة الاقتصادية العالمية و تأخر اطلاق الميزانية الحكومية الى الشهر السادس ،وعدم توفر السيولة النقدية في السوق، ويضيف ان السوق الخاصة بمعارض السيارات كانت قد شهدت قبل سنة ونصف السنة ازدهارا كبيرا ونشاطا ملحوظا الا انها الان (تعبانة) !والطريقة التي نعمل بها الان تسمى في السوق (المراوسة) وتعني استبدال سيارة باخرى ودفع فروقات لاحد الطرفين . في حين كنا في عام ٢٠٠٨ نعمل بشكل افضل .

لوحة تسجيل الرقم لماذا ارتفعت الى هذا الحد كما يؤكد المواطنون ؟

الاستيراد الواسع للسيارات ، والذي جرى قبل سنوات ، جعل اصحاب السيارات الجديدة يبحثون عن الارقام القديمة. وانا اقول بان دائرة المرور العامة وراء كل ذلك فقد حددت تاريخ ٦/١٣ لتبديل اللوحات، لكنها لم تصدق في وعدها . اضافة الى ان السنوية تكون باسم المستورد (الوكالة) والاخير يتهرب من تحويل السيارة باسم من يشتريها .وسبق وان اعلنت دائرة المرور العامة عن تشغيل معملها الخاص بصهر وصب لوحات التسجيل لكن في حقيقة الامر ان المعمل المذكور غير موجود الان .

البيع بالتقسيط

تعمل كل دول العالم على توفير السيارة للمواطن بالتقسيط حالها حال كل السلع الاستهلاكية الاخرى ، لماذا لا تعملون بهذه الطريقة ؟

نحن لا نتعامل بالتقسيط كون الاسعار غير ثابتة اولا .والسبب الاخر والمهم هو عدم وجود الضمان حتى لو كان هناك كفيل. فما هو الضمان من الكفيل ايضا ؟ كما اننا لا نتعامل مع الدوائر الحكومية ، كون العمل معهم غير مريح بسبب الروتين الحكومي .

ويختتم ابو مصطفى حديثه بالشكوى من دائرة المرور العامة ويطلب مساعدتها في تسجيل وترقيم السيارات ، ويقترح ان تكون هناك فروع لكتاب العدول في نفس دائرة المرور لاختصار الوقت والجهد في تسجيل المركبات تفاديا للتزوير وسد الطريق بوجه الفساد الاداري والمالي

رأي اهل الاقتصاد

عن معاناة المواطن في الحصول على رقم قديم لسيارته الجديدة اعرب الخبير الاقتصادي الدكتور قحطان العاني : ان السياسة التي اتبعت عقب سقوط النظام كانت سياسة السوق المفتوحة مما فسح المجال لدخول بضاعة بحجم كبير اربك السوق واوجد نوعا من الفوضى فقد وجدنا ان الشوارع قد ضاقت باعداد كبيرة من السيارات واشتد الزحام في شوارع بغداد ، الا ان الهاجس الامني كان وراء انحسار ذلك الاختناق المروري ، غير ان المواطن بدا يلمس من جديد ذلك الزحام المروري بعد استتباب الامن في هذا العام ، ويشعر بذلك بصفة اكبر الموظفون وطلبة الكليات والمدارس وبات الحضور في الوقت المحدد لاي موعد ضربا من المستحيل ، وحسنا فعلت الحكومة بتحديد موديلات السيارات الداخلة الى البلد للحد من ظاهرة الاختناقات المرورية ، اما إجراء تبديل اللوحة للمركبة فهو اجراء لجأت اليه دائرة المرور كونها لا تمتلك بعد معامل صب وصهر اللوحات الخاصة بالارقام ، اما اجراءات الحصول على سيارة بدون عناء فامر تشترك فيه عدة ودوائر منها التجارة و المرور دوائر كتاب العدول .

لقاء مدير المرور العام

نقلنا هموم هذه القضية ومشكلاتها ووضعناها على طاولة مدير المرور العامة، الذي اشار الى قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٦/٢٨ الذي يشير الى تحديث موديلات السيارات المستوردة على ان تكون من تاريخ عام ٢٠٠٠ وصاعدا ، وننتظر نشر القرار في الجريدة الرسمية لتطبيقه، في حين كانت القرارات السابقة تحدد الموديل للسيارات من عام ١٩٨٩ فما فوق والغاية من هذا القرار للحفاظ على البيئة وتخليصها من عوادم السيارات القديمة والانسيابية المرورية في الشوارع لان اغلب السيارات القديمة تعطل في الشوارع مسببة زحاما مروريا يعاني منه المواطن وهذا ما تلاحظونه خاصة في خطوط الطرق السريعة.

وفيما يتعلق بعمل كتاب العدول ، سبق وان طلبنا من دوائر العدول ان تفتح لها عشرة مكاتب في بغداد خمسة في كل جانب (الكرخ والرصافة) لكي لا يخضع المواطن الى الابتزاز او حدوث تزوير في الوكالات ، كما طلبنا كتاب عدول محددين وكذلك طلبنا ايجاد استمارات لا يمكن تزويرها لاحتوائها على رموز محددة وهي الان قيد العمل ، وحاليا نعاني من التزوير الذي يلجأ اليه المواطن او المعقب او الوسيط

وبالنسبة الى معمل انتاج الواح ارقام السيارات ، فان دوائرنا تعرضت اثر سقوط النظام الى السلب والنهب والتخريب والسرقة كما تعلمون ، وان انشاء معمل للوحات التسجيل يحتاج الى مبان بمواصفات فنية عالية ، ومع ذلك سنعمل في المستقبل على تحقيق ذلك .

دماء في الهواء الطلق.. ظاهرة الذبح العشوائي في الأسواق

صفية المغيري

مشهد يتكرر يوميا في مناطق متعددة وفي مركز المدينة بغداد ، وعلى الشوارع العامة وامام أعين الجهات المسؤولة وذات العلاقة ، ولكن دون رادع ، انه مشهد الذبح العشوائي للحيوانات وما يتخلف عنه من نفايات ومخلفات ، وأيضا ظاهرة بيع اللحوم في الهواء الطلق انها ظاهرة غير حضارية وغير صحية حيث توزع القصابون بين الاحياء السكنية وفي الشوارع الرئيسية والأسواق داخل المدينة بشكل عشوائي وفوضوي ناهيك عن ذبح حيواناتهم في الشوارع العامة وامام المارة وترك الفضلات على قارعة الطريق ، بصدد هذا الموضوع ارتأينا ان نؤشر الآثار السلبية لهذه الظاهرة وتأثيرها على الصحة .

أول المتحدثين المواطن (نعيم طالب) قال لنا : ان ذبح الحيوانات العشوائي في الطرق العامة وداخل الأسواق المفتوحة بدأ ينتشر وبصورة غريبة لايمكن وصفها بدقة لكثرة اشكالها وأوصافها فهذا (قصاب) قد علق الذبيحة على احد أعمدة الكهرباء، في احد الشوارع العامة ووضع مجموعة من الحيوانات الأخرى وقد شمر عن ساعديه واستل سكينه الحاد ليقطع أوصال تلك الذبيحة المعلقة في الهواء الطلق لا رقيب ولا حسيب ولا حماية للمواطن من إخطار هذا البيع المثير للدهشة والعجب. وقد اتسع نطاق هذه الظاهرة في ظل الغياب الملحوظ لأجهزة الرقابة الصحية وتعذر إرسال فرق متخصصة في هذا الشأن للأسواق والمحال سابقا وحاليا .

الإفراط في ذبح المواشي

المواطنة (نجلاء نعمة) قالت : تنتشر هذه الظاهرة على الطرقات العامة وداخل الأسواق والبيوت وعلى الشوارع الرئيسية وبإعداد تفوق احتياجات المواطنين وخاصة الماشية من الأغنام والماعز مما سبب وجود نقص كبير في الثروة الحيوانية خاصة إذا ماكانت الإناث من تلك الحيوانات عرضة للذبح دون وازع من الحرص أو المسؤولية.

وأشارت في حديثها إلى أن انتشار الجزارين في معظم شوارع وأسواق المدينة من شأنه إن يقلل لا بل يقضي على مصادر الثروة الحيوانية باستخدام هذه الطرق في الجزر وبيع اللحوم بهذه الكثرة والإعداد الكبيرة ، لان الإفراط في ذبح المواشي يسبب مشكلة اقتصادية كبيرة وخاصة بالنسبة للاغنام بالإضافة إلى الذبح اليومي الكثير. فأنها كثيرا ماتكون عرضة للتهريب عبر المنافذ الحدودية مع دول الجوار.

المواشي المريضة

هل هذه الاعمال تترك آثاراً سلبية وهدراً في الثروة الحيوانية ؟

أجابنا المواطن (حيدر كاظم) قائلا : طبعا هذه الإعمال تترك أثاراً سلبية وهدراً في الثروة الحيوانية ، فمن المفروض أن ترعى صحيا من كافة الوجوه ومنها البيطرة الحديثة والرعاية في نوعية وتوفير الأعلاف وتحديد مواعيد وأيام وأماكن مخصصة للذبح .وعن غياب الرقابة عن هذه الظاهرة قال : اما غياب الرقابة على المجازر الرسمية فإن عليها الكثير من علامات الاستفهام والملاحظات التي يجب اتخاذها لردع كل من يتجاوز الحدود الأصولية في الذبح وإهدار هذه الثروة ويجب التنويه هنا إلى عمليات التهريب التي تحاول دول الجوار الاستفادة من وصول الحيوانات ذات الموطن العراقي وشراءها بأثمان مرتفعة ومغرية لجودة ونكهة طعم لحوم الحيوانات التي تأتي من العراق ولاسيما الأغنام.

غرامات اضطرارية

اما المواطن (سالم اللامي) صاحب محل قصابة في مدينة الشعلة ويمارس مهنة شراء المواشي وذبحها ومن ثم بيع لحومها على الزبائن : منذ عقود تقوم فرق صحية بمتابعة المحال لهذا الغرض ويتم مراقبة أمور النظافة وشروط الالتزام بالتعليمات والضوابط ، وكان البعض من أجهزة الرقابة للأسف الشديد يمارسون ضغوطا وإجراءات صارمة ضدنا في السابق لغرض فرض الغرامات وأحيانا نضطر إلى دفعها مجبرين ، إما ألان فقد تبدل الوضع بشكل كبير وأصبح البعض من الدخلاء على ممارسة مهنة القصابة يمارسون أساليب وطرقاً ملتوية للكسب السريع والمتاجرة بصحة المواطن من خلال شراء المواشي المريضة لرخص أسعارها ومن ثم بيع لحومها بأسعار رخيصة نسبيا إذ يضطر المواطن إلى شرائها معتقدا بسلامتها ونظافتها .

وأشار اللامي إلى: إن هذه الحالة لاتنطبق على الجميع إذ إن الكثير مازالوا يمارسون هذه المهنة ويقومون بشراء المواشي السليمة وذبحها في أماكن نظيفة فضلا على حفظ اللحوم في ثلاجات مخصصة لهذا الغرض ، مؤكدا تعامله مع زبائن دائمين ومتواصلين معه لكونه يبيع اللحم الطازج والنظيف .

ويرى (حسن هادي) قصاب في إحدى مدن بغداد : إن ممارسة مهنة بيع اللحوم هذه الأيام تخضع إلى اعتبارات واختيارات شخصية بسبب ضعف الرقابة الصحية وقيام البعض بذبح المواشي في أماكن غير مخصصة لهذا الغرض أصلا ولايمكن تسميتها مجازر حيث يتم إلقاء الفضلات ومخلفات ذبح المواشي أو تصرف إلى المجاري الاعتيادية ، وتترك أحيانا لساعات طويلة ، وذلك لتحقيق ارباح متواصلة في هذا المجال ، مؤكدا قيام البعض بتجهيز بعض المطاعم بلحوم لاترتقي إلى مواصفات الذبح الصحيح وشروط النظافة المطلوبة.

ويطالب المواطن (جعفر صادق): أجهزة الرقابة في وزارة الصحة والبيئة بتنفيذ حملات مراقبة ومتابعة لكل مايعرض في الأسواق المحلية ولاسيما مايخص عرض اللحوم وطريقة ذبح المواشي والأساليب المعتمدة والالتزام بالشروط والتعليمات الصحية . مشيرا إلى استغلال البعض للفراغ الذي تركه غياب الفرق الصحية والقيام بذبح المواشي داخل الأسواق وامام أنظار المارة بعيدا عن الشروط البيئية والصحية.

غياب الرقابة

ويرى المواطن (ضياء العبودي): إن غياب أجهزة الرقابة الصحية سببه الخوف على سلامة أعضاء الفريق الصحي. وان المشكلة ليست في التبليغ وإخبار أجهزة الرقابة لكون مظاهر التلوث والذبح العشوائي في الأسواق ظاهرة للعيان ولا تحتاج إلى إبلاغ وإخبار من المواطن.

ووضح لنا المحامي (ثامر التميمي) تطبيق بعض القوانين بقوله : تعد مسألة تفعيل الكثير من القوانين والتشريعات المهمة وتطبيق إجراءاتها التنفيذية من أهم المواضيع العالقة والمؤثرة في المشهد الحالي نظرا لأهميتها ولدورها الكبير والخطير في إيقاف الكثير من التجاوزات والتطاولات الحاصلة من قبل البعض والتي تشمل المال العام والخاص والصحة العامة والممتلكات والبيئة وغيرها . وبطبيعة الحال فانه لايمكن تعميم التجاوزات على جميع الإدارات والقوانين النافذة آلان ، التجاوزات الملحوظة والتي بحاجة إلى متابعة ورصد وإجراءات فعالة من قبل الجهات المعينة هي تلك المتعلقة بصحة الإنسان وسلامة البيئة ومنها على سبيل المثال ظاهرة الذبح العشوائي للمواشي والأغنام والدواجن داخل الأسواق وعلى أرصفة الشوارع دون ضوابط بيئية وصحية .

المواطنة (ندى احمد) موظفة قالت لنا : ظاهرة الذبح العشوائي للحيوانات أصبحت ظاهرة شائعة ومنتشرة في مدينة بغداد ولاسيما في مناطقها الشعبية واحيائها السكنية ، إذ إن هؤلاء الباعة يتركون مخلفات هذا الذبح على قارعة الطريق والأرصفة ، لذا فان هذه الظاهرة تشكل خطرا كبيرا على صحة المواطن لما تطلقه من روائح كريهة تزكم الأنف ، لذا نحن نناشد الجهات المسؤولة وضع حد لهذه الظاهرة الخطيرة حفاظا على صحة المواطن وعلى البيئة.

دماء في الهواء

د. وليد خالد (طبيب بيطري) شاركنا الحديث قائلا : هذه الظاهرة في الحقيقة ظاهرة خطرة وهي تعكس في جوهرها اللامبالاة بالمواطن فضلا عن إخطار تتصل بالبيئة والمحيط وتفشي الامراض وانتشارها في المحيط . ونعتقد إن بقاء هذه الدماء في الهواء الطلق خطراً على صحة الجميع حيث تكون ملتصقة بأحذية المارة وفي أماكن تلعقها الحيوانات من قطط وكلاب سائبة ، ولاشك إن كل هذا خطر على الصحة وعلى المحيط الذي يكون فيه هذا الكم الهائل من الدماء التي يمكنها ان تتعفن بسرعة وتتحول إلى جراثيم فتاكة وخطرة.

وأخيرا نقول: بين هذا الرأي وذاك مشكلة الذبح العشوائي للحيوانات وبيع اللحوم في الأسواق وعلى الأرصفة وسط كم هائل من الازبال والحشرات المتطايرة المستفحلة والواسعة الانتشار أمر له آثار سلبية وخطرة ومؤثرة على صحة الإنسان ،فضلا عن اتساع مديات التلوث بسبب أكوام من نفايات الحيوانات وبقايا عمليات الذبح لعدم وجود مجازر حكومية متخصصة بهذا الغرض في العديد من المناطق السكنية المزدحمة ، فهل تضع الجهات الرقابية المعنية في حساباتها وخططها للمرحلة المقبلة اعتبارات وإجراءات فعالة لإيقاف هذه التجاوزات البيئية والصحية الحاصلة.

الكبريت والحوامض والشوائب في أيدي الباعة المتجولين

الصحة تحذّر منها.. مطابع ورق صينية تصنع الكمّامات بلا رقابة

بغداد-ايناس طارق

التراب الذي ملأ الجو، واغلق ابواب البيوت والمحال التجارية لانعدام الرؤية بشكل تام احيانا ،فتح في وجهه الاخر بابا لرزق شباب وجدوا في مصائب قوم فرصة لترويج بيع الكمامات المختلفة الالوان في الشوارع ،وقاية من مضار التراب الذي يشكل عبئا صحيا كبيرا على الكثير من الاشخاص الذين يعانون من الامراض التنفسية ، وتتفاقم حالتهم الصحية حين تهب هذه العواصف الترابية. وتشير آراء المختصين في دوائر الارصاد والانواء الجوية ،الى ان تزايد هبوب هذا النوع من العواصف المحملة بالاتربة قد يطول لايام عديدة بسبب تعرض العراق الى موجة كبيرة من التصحر،بسبب قلة تساقط هطول الامطارفي الشتاء المنصرم فضلا عن امور تتعلق باتجاه الرياح .تساؤلات كثيرة تطرح ضمن موضوع استخدام هذه الكمامات بخاصة بعد ان اصبحت ظاهرة عامة ،تتعلق بصلاحية استخدامها ومدى تاثيرها على الصحة العامة.

حماية الجهاز التنفسي

الدكتورة نورة عبد الحسين متخصصة في الامراض الصدرية قالت : لاضرر من استخدام الكمامة الطبية ،بل على العكس حيث يعتبر استخدامها في الاجواء المترية حماية للجهاز التنفسي وبخاصة للاشخاص المصابين بالتهاب معين وصعوبة التنفس، ناهيك عن مرضى الربو والذين تصبح الكمامة افضل وسيلة لحمايتهم ،وفي المقابل يجب الانتباه الى نوعية الكمامة المستخدمة ،وعلامة المنشأ ومدة الصلاحية. واذا كانت مدة صلاحية الكمامات منتهية فأنها تشكل خطرا على حياة المواطنين .

الباعة المتجولون

حيدر بائع كمامات جوال يشرح طبيعة عمله بالقول : عملنا مؤقت كما هو معلوم لكنه اخذ بعداً اوسع بسبب تكرار العواصف الترابية هذا العام والتي تدر ارباحا جيدة من خلال شراء علبة الكمامات التي تحتوي على خمسين قطعة سعر الواحدة منها مئة دينار وبدورنا نبيعها بسعر ٢٥٠ ديناراً وفي حالات اخرى يقوم البعض ببيع ثلاث قطع بالف دينار مما يوفر لنا ربحا اجماليا قدره (٣) الاف دينار ،الامر الذي دفعنا الى تخزين كميات من هذا المنتج استثمارا للوقت ببيع الكمامات حال هبوب العواصف الترابية .

بينما يقول احمد الذي يبلغ من العمر احد عشر عاما ،يعمل كبائع متجول في تقاطع ساحة الخلاني :اصبحت العواصف الترابية مصدرا مربحا لنا جراء ما نبيعه من كمامات طبية الامر الذي جعل الكثير من الباعة المتجولين يلجأون الى هذه التجارة المربحة فضلا عن قيام اصحاب المحال التجارية في منطقة السنك ببيع الكمامات بجانب المواد الاحتياطية للسيارات .

حالات مختلفة

سرى فتاة تبلغ من العمر ثماني سنوات وتعاني من الاصابة بمرض الربو المزمن ،شكت من تعرضها للاحتيال ،وتذكر انها اشترت علبة كاملة من الكمامات الطبية ،لتنقية الهواء من الاتربة والتي تمزقت بسرعة حال وضعها على الوجه، وعند العودة الى صاحب الصيدلية لاستبدالها اجاب (قابل اني صنعتها).لهذا فالنوعيات السيئة من منتوجات الكمامات ،انتشرت في الصيدليات قبل ارصفة الشوارع .تقول الصيدلانية بان صاحبة صيدلية مريم في منطقة الكاظمية: ان شراء الكمامات الطبية والتي تدعى الفلتر او الماسك من باعة الارصفة والجوالين في الشوارع ، يشوبه الخطر بسبب مجهولية المعلومات المتعلقة بهذا المنتج المباع في الشارع ، ولمعرفة الجيد منها يجب الاطلاع على النشرة الموجودة فيها او الملاحظات التي تكتب على علبة المنتج والتي تؤكد سلامتها وخلوها من الاخطار المصاحبة لاستخدامها .

وحذر الدكتور سامر محمد متخصص امراض انف واذن وحنجرة، من استخدام نوعيات رديئة، من الكمامات التي تدخل في صناعتها فضلات ورقية او مواد كيميائية محظورة تؤثر على فعاليات الجهاز التنفسي والتي تسبب، اذا ما تجاوزت النسب المحددة علميا ،امراضا خطيرة بمرور الوقت، او بعد فترة قصيرة ، والتي يؤدي استمرار استعمالها الى الاصابة بالربو البسيط ، وعرج على ملاحظة هامة تتعلق بجهل استعمال كمامات، كانت قد استخدمت مسبقا من اشخاص مصابين، بأمراض الجهاز التنفسي والتي تؤدي الى انتقال الامراض المعدية من شخص لاخر. واتفق المحلل الكيميائي محمد مع ماجاء على لسان الدكتور سامر محمد مستعرضا حالة سلبية تضطلع بها بعض المطابع ،الخاصة بتقطيع الورق والتي بدأت بتصنيع الكمامات محليا، بنوعية رديئة وتتم العملية بتقطيع الورق الطباعي، بواسطة المكائن الصينية المستخدمة في صنع قوالب الورق والكارتات التي بامكانها تقطيع الورق الى قطع رقيقة فتصبح بمجرد ربطها بقطعة مطاط (لاستيك) كمامة تباع مباشرة في الشوارع والتقاطعات ،شارحا احتواء اوراق الطباعة على مادة الكبريت وحوامض وشوائب مختلفة والتي تسبب تحسسا وامراضاً تراكمية.